

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الحمد لله رب العالمين وصلى الله على محمد وآلته الطاهرين

خلاصة البحث السابق

دار البحث في الجلسة السابقة حول الإشكال الرابع الذي أورده السيد الخوئي (قدس سره) على تقريري المحقق الأصفهاني للسلوك الثاني في تحليل حقيقة «الواجب التخييري». ومحور الإشكال يرتكز على أنَّ كلا التقريرين يستلزم على نحوٍ قهريٍّ تعدد العقاب عند ترك جميع البدائل، وهو ما لم يلتزم به أحدٌ من الفقهاء. ففي التقرير الأول، تُ Hull خصال الكفارة إلى «واجبات تعينية مشروطة»، حيث يكون كُلُّ طرفٍ واجباً ذا ملاكٍ تامٍ، ولا يجوز تركه إلَّا «إلى بدل». وقد خلص السيد الخوئي إلى أنه في فرض ترك جميع الأطراف، وحيث لم يتحقق أيُّ بدل، يكون المقتضي للعقاب تماماً في كُلِّ واحدٍ منها والمانع مفقوداً، فيلزم من ذلك تعدد العقاب. وهذه النتيجة تصطدم بالارتكاز العقائدي والسيرة الفقهية في باب الواجب التخييري، اللذين يقضيان بأنَّ ترك الجميع يمثُّل عصياناً واحداً. وأمّا في التقرير الثاني، فيفترض أنَّ منشأ الحكم هو «غرضٌ واحدٌ نوعيٌّ»، ويُستنتج على أساسه «وجوب الجميع على نحو الترخيص»؛ أي أنَّ جميع الأفعال تدخل في دائرة الإلزام، لكن مع الإذن في ترك الباقى عند الإتيان بواحدٍ منها. إلا أنَّ السيد الخوئي يبيّن أنه في فرض ترك الجميع، لا يكون أيُّ ترخيصٍ جارياً، ويقع كُلُّ تركٍ «بلا بدل»؛ وبذلك يعود محظوظ تعدد العقاب من جديد. كما أنَّ الدفاع المبني على «التسهيل الامتثالى» يبوء بالفشل، إذ لا ملزمة بين التسهيل في صعيد الامتثال والتسهيل في صعيد العقاب. يُضاف إلى ذلك الإشكالات الثلاثة الأخرى التي أوردها السيد الخوئي على التقرير الثاني، وهي: 1- مخالفة ظاهر الأدلة، 2- عدم وجود دليل على فرضية الغرض الواحد، 3- الغفلة عن الشقّ الرابع المتمثل في «وجوب أحدها لا يعنيه» بما هو جامعٌ انتزاعيٌّ معقول. ولكن حتى مع افتراض التغلب على هذه الإشكالات، فإنَّ الإشكال الرابع – أي لزوم تعدد العقاب عند ترك الجميع – يبقى قائماً و يجعل كلا التقريرين مخدوشًا. وعليه، وبحسب رؤية السيد الخوئي، فإنَّ التحليل الذي قدمه المحقق الأصفهاني للواجب التخييري، في أيٍّ من تقريريه، لا ينسجم مع المباني الصناعية للعقاب ومبدأ وحدة العصيان.

إنجاح مكانة الميرزا النائيني (قد) وتقدير القائمين على مؤتمره

يجدر بنا أن نتقدّم بواهر الشكر وعظيم التقدير إلى السادة المسؤولين الأكارم في الحوزات العلمية، الذين بذلوا همتهم العالية في السنوات الأخيرة لإحياء ذكرى عَلَى من أعلام الفقه والأصول، ألا وهو المحقق الميرزا النائيني (قدس سره). إنَّ المحقق النائيني ليُعدُّ بحقِّ في مصافَّ العمالقة، كالشيخ الأنصاري والآخوند الخراساني (قدس الله أسرارهم)؛ بل إنَّ مبادراته العلمية وابتكاراته التحقيقية لتبدو في بعض الميادين أكثر تقدماً وعمقاً من عطاءات الآخوند نفسه. وإنَّ إقامة هذا المؤتمر المبارك في مدينة قم المقدّسة (يوم الخميس)، والبرامج المرتقبة في الأشهر المقبلة في النجف الأشرف وكرباء المقدّسة، وكذلك هذه الندوة العلمية اليوم في مدينة مشهد، لهي جميعاً ثمرة المساعي الدؤوبة والجهود المتواصلة لنخبة من الأساتذة الأعلام والقائمين الأفاضل. إنَّ هذا الاهتمام العلمي، فضلاً عن كونه تكريماً لشخصية ذلك المحقق الفذ وآثاره الخالدة، فإنه يوفر أرضيةً خصبةً لإعادة قراءة تراثه الأصوليِّ والفقهيِّ واستنطاق دقائقه، وبذلك يضمن استمرارية سنة البحث المنهجيِّ الأصيل في رحاب الحوزة العلمية. فجزيل الشكر والتقدير لكلِّ من ساهم في إقامة هذا المحفل العلمي المبارك، من منظمين ومشاركين.

إن إعادة القراءة الجادة لتراث الميرزا النائيني (قده) الأصولي والفقهي، وإزاحة الستار عن أبعاد مساعيه الفريدة في تقديم التحقيقات المبتكرة، تُعد ضرورة لا مراء فيها. وفي هذا السياق، لا بد من التنويه الخاص والإشارة بما أدلّى به قائد الثورة المعظم (حفظه الله) في لقائه بأعضاء الأمانة العامة للمؤتمر. فقد ذكر سماحته بنقاطٍ جوهريّةٍ ضمن عدّة محاور استراتيجية: عظمة المحقق النائيني العلمية؛ وتربيته لتلامذةٍ من الطراز الأول بلغوا مرتبة المرجعية؛ والجودة الفائقة لدورسه وأسلوبه التدرسي المتميّز؛ والأوجه المتعددة لمبادراته العلمية وابتكاراته. وكذلك في صعيد الفكر السياسي، وبالتركيز على كتابه «تنبيه الأمة وتنزيه الملة»، أبرز سماحته نقطةً بالغة الأهمية، وهي أن المحقق النائيني قد صاغ في هذا الأثر نفسه مشروع «الحكومة الدينية»، أو ما يمكن التعبير عنه بـ«الجمهوريّة الإسلاميّة». وهذا الاستنتاج، في نظرنا، يمكن استظهاره من مواقف عدّة في كتاب «تنبيه الأمة»، وهو جديرٌ بالمزيد من التتبع والتحقيق.

يُضاف إلى ذلك أن الكلمات التوجيهية الصادرة عن مراجع التقليد العظام (دامت برకاتهم)، والمشاركات العلمية القيمة من لدن المحققين الأجلاء الذين سيتفضّلون بإلقاء بحوثهم، كل ذلك يُضفي عمّا وثراءً علميًّا على هذا الحراك المبارك، وهو ما من شأنه أن يفتح الأفق أمام إعادة قراءةٍ نقديّةٍ تحليليةٍ لتراث هذه الشخصية العظيمة، واستجلاء أبعاده المعاصرة في سياق أفقنا الفكري الراهن. فالملامول إذن من السادة القائمين على هذا الأمر والباحثين الكرام أن يمضوا قدماً، بالتركيز على المحاور المتقدمة، في مسارين متضادرين: الأول، الاستخلاص الدقيق لمباني المحقق النائيني ومنهجه في علمي الأصول والفقه. الثاني، تبيين الطاقات الكامنة في نظريته السياسيّة التي طرحتها في كتابه «تنبيه الأمة». وبذلك، يمكن لهذا المحفّل التكريمي أن يتحول إلى منطلقٍ راسخٍ لترسيخ سنة البحث المنهجي وتعزيزها في رحاب الحوزة العلمية.

الصلة بين مبني «المسببات التوليدية» ومقاصد الشريعة في تقرير المحقق النائيني

من النقاط الجديرة بالتأمّل في منظومة المحقق النائيني الفكرية، هو استجلاء طبيعة الصلة بين «مقاصد الشريعة» ومبناه في «المسببات التوليدية». فبحسب رؤيته، لا يقتصر منطق التشريع على إطلاق الخطابات الكلية المقاصدية – من قبيل القول بأن «كلَّ ما يحفظ النفس فهو واجب» – بل إنَّ دأب الشارع هو تعين «الأسباب الموضوعية المحددة» التي تُفضي إلى تحقيق تلك المقاصد. وعليه، فالمقصد وإن كان هو الموجّه والمرشد، إلا أنَّ المتعلق الحقيقى للتکلیف ليس هو المقصد الكلي بذاته، بل تلك «المنظومات السببية المعينة» التي يتولى الشارع بنفسه تحديدها ورسم معالمها.

فلو كانت المقاصد هي المنشأ المباشر للحكم، لكان لسانُ الشريعة في العبادات نفسها كلياً أيضاً، كمثل أن يقال: «أتوا بكلِّ ما يحقّق ذكر الله». بيد أنَّ الواقع التشريعي على خلاف ذلك؛ فالشارع قد شرع الصلاة بأركانها وأجزائها وهيئاتها المخصوصة، والصوم بحدوده وشروطه المعينة، والحجّ بمناسكه التفصيلية. وفي هذا المنهج التشريعي دلالةً واضحةً على أنَّ المقاصد إنما هي «غيارات للأحكام المعمولة على أفعال معينة»، لا أنها بنفسها تمثل الآلية المنتجة للحكم. وعلى هذا، فإنَّ إحلال المقاصد محلَّ الموضوعات المنصوص عليها والأفعال المحددة يُعدُّ خروجاً عن منطق التشريع الأصيل. ويُقرِّبُ الفكرة مثالُ الأب؛ فلو أنه اكتفى بأن يقول لولده: «تناولْ كلَّ طعامٍ يوجب النمو»، من دون أن يقدم له قائمةً بالماكل النافعة وتلك الضارة، لكان وقوع الطفل في الخطأ أمراً متوقعاً. وهكذا الشارع الحكيم، فإنه تحاشياً لوقوع المكالف في الخطأ والتشتت، يتولى بنفسه ذكر أسباب تحصيل المقاصد سبيلاً سبيلاً، ويحيطها بسياجٍ من القيود والشروط.

الثمرات الأصولية المترتبة على هذا المبني

يتربّ على ذلك أنَّ مجرّد الاستناد إلى المقاصد لا يقوم مقام الدليل الخاص القائم على الأفعال المنصوصة. فإنَّ استنباط التكليف من المقصد مباشرةً رهنٌ لإثباتِ تلك النسبة السببية التي توالي الشارع بنفسه اعتبارها بين الفعل المقترَن وذلك المقصد. فحيثما عيّن الشارع أسباباً بديلة (كما في خصال الكفارات)، فإنَّ «التخيير الشرعي» يستفاد من هذه التعيينات السببية بالذات، لا من إطلاق المقصد. وهذا الإطار المنهجي يضع سياجاً منيعاً في وجه «الأدائية المقاصدية» وجعلِ تكاليف لا نصٍّ عليها بذرية حفظ

المقصاد، ويعيد بذلك محور الاستنباط إلى دائرة الأفعال المعينة المنصوصة. وعليه، فإنّ مبني «المسبّبات التوليدية» في تقرير المحقق النائي يؤدي وظيفة مزدوجة؛ فهو من جهةٍ يرسّخ مكانة المقصاد في هندسة التشريع، ومن جهةٍ أخرى، يستجلِي النسبة الصحيحة بين المقصود وموضوع التكليف، وذلك على النحو التالي: إنَّ المقصود هو موجِّه التشريع وغايته، وأمّا موضوع الإلزام فهو «الأسباب المحددة والمعرفة» التي أقامها الشارع طریقاً إلیه.[1]

الصلة بين مقاصد الشريعة والتکلیف: نقد المحقق النائي لـ «الاجتہاد المقادسي» على أساس خروج الآثار عن اختیار المکلف

وفي مقام التصویر الفنی للنسبة بين المقصود وموضوع التكليف، يقرر المحقق النائي أنَّ الآثار والملاکات غالباً ما تقع خارجةً عن دائرة اختیار المکلف وقدرتة. فلو أنَّ الشارع وجَه أمرًا کلیاً بقوله: «ائتِ بما يوجب المراجحة»، فكيف يمكن تکلیف المکلف بنتیجةٍ یفتقر تحقیقها إلى منظومةٍ من العلل والشروط التي تفوق قدرته؟ فإنَّ المکلف ليس هو العلة التامة لحصول ذلك الأمر، ولا حتى علتَه الناقصة المستقلة؛ إذ إنَّ تحقیق المراجحة وأمثالها يخضع لمنظومةٍ سببيةٍ تبقى في كثير من الأحيان خارجةً عن هيمنة الفاعل المباشر. وعليه، فإنَّ التکلیف بالنتیجة التي لا تقع في دائرة اختیار المکلف یستحیل جعله عقلًا. فلا بدَّ أن يكون موضوع التکلیف هو «ال فعل المقدور الاختیاري»، لا «الاثر غير المقدور».

الصلة بمبني «المسبّبات التوليدية»: على ضوء مبني المحقق النائي، فإنَّ منهج التشريع في الشريعة يقوم على تعیین «الأسباب الموضوعية والجزئية» التي تفضی إلى تحصیل المقاصد، لا على الاكتفاء بإطلاق الخطابات الكلية المقادسية. وعلى هذا الأساس، فإنَّ إحلال المقصود محلَّ الموضوع المنصوص يُعدَّ خروجاً عن منطق التشريع. فالمقصود لا تقوم مقام الدليل الخاص على الأفعال المنصوصة؛ إذ إنَّ استنباط التکلیف من المقصود مباشرةً رهنٌ إثباتٍ تلك النسبة السببية التي توأَ الشارع بنفسه اعتبارها بين الفعل وذلك المقصود. وعليه، فإنَّ «الاجتہاد المقادسي» بوصفه مصدرًا مولداً للحكم — بمعزلٍ عن النصّ والحجَّة المعتبرة — یفتقر إلى أيِّ محمِّلٍ أصوليٍّ، ويفضي إلى الواقع في «الأداتیة المقادسية» وجعلِ تکالیف لا نصٍّ عليها.

ومن يقول: «إنَّ المقاصد قد جاء بها الله»، يُجاب بأنَّ «الماتشابهات قد جاء بها الله أيضًا»؛ ف مجرد الإتيان بالشيء لا يمنحه الحجَّية العملية. فالحجَّية في مقام العمل رهنُ الدلالة المنضبطة والحجَّة المعتبرة. دور المقاصد إنما ينحصر في حدود كونها قرائن لفهم، وموجَّهاتٍ لتفسیر الأدلة، وأدلةً للجمع العرفيٍ بينها، لا أن تكون مصدرًا مستقلًا للجعل والإلزام. فالتكليف يتعلق بـ «ال فعل المقدور»، لا بـ «الاثر غير المقدور»؛ وعليه، لا يمكن أن یُؤمر المکلف بالنتیجة ویطلب منه تحصیلها بأية وسيلةٍ كانت. إنَّ المقاصد هي حِکْمُ الأحكام وغيایتها، لا أنها بديلٌ عن الموضوعات والعلل المنصوصة. فالحجَّية العملية تدور مدار الأدلة التفصيلية والأصول المعتبرة، لا مجرد العلم بالمقصد.

وبذلك، یوضَّح مبني «المسبّبات التوليدية» في تقرير المحقق النائي أنَّ الشارع، من أجل نيل المقاصد، قد شرعُ أسباباً معينةً وكلَّ المکلف بها. وعليه، فإنَّ «الاجتہاد المقادسي» بوصفه مصدرًا مولداً للحكم — ما لم یثبت بالنص أو بإطلاقٍ مؤمنٍ قيامُ النسبة بين المقصود والسبب — لا يجد له أيِّ محمِّلٍ في الصناعة الأصولية.

حوارٌ حول «مقاصد الشريعة» بين يدي سماحة آية الله العظمى السيد السيستانى ونقد للصياغات القاعدية المستحدثة

في زيارةٍ تشرفتُ بها في النجف الأشرف بلقاء سماحة آية الله العظمى السيد السيستانى (دام ظله الوارف)، انتقلتُ بالحديث إلى دائرة «مقاصد الشريعة»، وسألتُ سماحته عن التدبير الذي يراه في التعاطي معها. فبادرني سماحته بالسؤال: «وما هي هذه المقاصد؟» فأوضحتُ بأنَّها المباحث المتداولةاليوم تحت هذا العنوان. فعقبَ قائلاً: «أنقصدون كلام الشاطبي؟» فأجبتُ بالإيجاب، مضيًفاً: ويا ليت الأمر قد اقتصر على حدوده، فإنَّ بعض التيارات الحديثة قد جاوزت دائرة الشاطبي، وطرحت قاعدتين عاممتين على أنهما منبثقتان من «المقاصد»، وهما:

القاعدة الأولى: قاعدة العدالة، ومفاتها أنَّ كُلَّ حُكْمٍ لَا يُنْظَرُ إِلَيْهِ فِي عَصْرِنَا الرَّاهِنِ بِوْصْفِهِ عَادِلًا، وَجَبُ طَرْحِهِ جَانِبًا؛ كَمَثَلِ التَّشْكِيكِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِذِكْرِ مِثْلِ حَظِّ الْأَنْثَيْنِ﴾، اسْتِنَادًا إِلَى تَغْيِيرِ الدُّورِ الاجْتَمَاعِيِّ لِلْمَرْأَةِ.

القاعدة الثانية: قاعدة الكرامة، ومفاتها أنَّ كُلَّ حُكْمٍ يَتَنَافَى مَعَ «الكرامة» بِحَسْبِ مَفْهُومِهَا الْمُعَاصرِ، وَجَبُ تَعْطِيلِهِ؛ كَارِعَةِ تَعَارُضِ الْحِجَابِ مَعَ كَرَامَةِ الْمَرْأَةِ، أَوْ مَنَافَافَةِ الْجَهَادِ وَالْجَزِيَّةِ لِكَرَامَةِ غَيْرِ الْمُسْلِمِ، وَالْدُّعُوَّةِ إِلَى ضَرُورَةِ النَّسْوَةِ فِي الدِّيَةِ بَيْنِ الْمُسْلِمِ وَغَيْرِهِ.

فَأَبْدَى سَمَاحَتَهُ تَعْجِبَهُ مِنْ هَذَا النَّحْوِ مِنَ التَّقْعِيدِ الْمُسْتَحْدَثِ. فَعَرَضَتُ عَلَى سَمَاحَتَهُ أَنَّ السَّاحَةَ الْفَكَرِيَّةَ الشِّيعِيَّةَ تَتَدَفَّقُ عَلَيْهَا كُلُّ عَامٍ عَشْرَاتُ الْمُؤْلَفَاتِ الْجَدِيدَةِ فِي بَابِ «الْمَقَاصِدِ»، مِنْ دُونِ أَنْ تَجِدَ مَا يَقَابِلُهَا مِنَ الرَّدِّ الْعَلَمِيِّ وَالنَّقْدِ الْمُنْهَجِيِّ؛ وَأَنَّهُ مِنَ الْمُنَاسِبِ أَنْ تَنْهَضَ فِي رَحَابِ الْحُوزَةِ الْعُلُمَيَّةِ فِي الْنَّجَفِ الْأَشْرَفِ نَخْبَةً مِنَ الْمُحَقَّقِينَ لِلتَّصْدِيِّ لِهَذِهِ الْأَطْرُوحَاتِ بِالنَّقْدِ وَالتَّحْمِيقِ. وَقَدْ كَانَتِ الْجَلْسَةُ، بِفَضْلِ اللَّهِ وَمَنْهُ، طَيِّبَةً وَمُثْمِرَةً.

لَا رِيبُ أَنَّ لِلَّدِينِ مَقَاصِدَ وَغَایَاتٍ، وَأَنَّ امْتِنَالَ الْوَاجِبَاتِ وَاجْتِنَابَ الْمُحَرَّمَاتِ هُوَ السَّبِيلُ الْأَوَّلُ لِبَلوغِ تَلْكَ الْغَایَاتِ. بَيْدَ أَنَّ هَذَا النَّحْوَ مِنَ التَّقْعِيدِ الْعَامِ وَالسَّيَّالِ تَحْتَ عَنَوَّيْنِ كَالْ«عَدَالَةِ» وَالْ«كَرَامَةِ» – الَّذِي يَفْضِي إِلَى تَعْطِيلِ النَّصُوصِ أَوْ تَعلِيقِ الْأَحْكَامِ – يَفْتَقِرُ إِلَى مَبَانٍ رَاسِخَةٍ وَأَدَلَّةٍ مُعْتَبَرَةٍ. وَإِلَّا، فَإِنَّهُ يَخْرُجُ عَنْ مَدَارِ الْاجْتِهَادِ الْمُنْضَبَطِ. وَعَلَيْهِ، فَإِنَّ الرَّجُوعَ إِلَى مَنْطِقَ الْحَجَّةِ الْمُعْتَبَرَةِ وَالْدَّلَالَةِ الْمُنْضَبَطَةِ مِنْ جَهَّةِ، وَتَنظِيمِ الرِّدُودِ الْعُلُمَيَّةِ عَلَى هَذِهِ الْأَدِبَيَّاتِ الْمَقَاصِدِيَّةِ الْمُسْتَحْدَثَةِ مِنْ جَهَّةِ أُخْرَى، يَغْدُو ضَرُورَةً مُضَاعِفَةً. وَإِلَّا إِنَّ خَطَرَ إِحْلَالِ هَذِهِ الْعَنَوَيْنِ السَّيَّالَةَ مَحْلَ النَّصُوصِ وَالضَّوَابِطِ الرَّاسِخَةِ، سَيَعْرُضُ التَّرَاثَ الْاجْتِهَادِيَّ بِرَمْتَهُ لِلاضْطِرَابِ وَالْخَللِ.

حِكْمَةُ اللَّهِ، مَقَاصِدُ الْشَّرِيعَةِ، وَحُدُودُ الْاجْتِهَادِ: نَقْدُ التَّقْعِيدَاتِ الْمَقَاصِدِيَّةِ

إِنَّ اللَّهَ سَبَّحَهُ وَتَعَالَى حَكِيمٌ عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَلَا يَصْدُرُ مِنْهُ فَعْلٌ إِلَّا لِغَايَةٍ وَهَدْفُ، وَلَا يَخْلُو تَشْرِيعٌ لَهُ مِنْ حَكْمَةٍ وَمَقْصِدٍ. فَلَيْسَ النَّفَاشُ إِذْنَ فِي كَوْنِ الشَّرِيعَةِ خَالِيَّةً مِنَ الْمَقَاصِدِ؛ بَلْ إِنَّمَا يَكْمِنُ النِّزَاعُ فِي مَا إِذَا كَانَ الشَّارِعُ قَدْ فَوَضَعَ أَمْرَ الْمَقَاصِدِ إِلَى الْمَكْلَفِ، لَكِي يَدُورُ «مَدَارُ الْمَقْصِدِ» فِي كُلِّ عَصْرٍ وَزَمَانٍ، فَيُسْتَبِطُ الْأَحْكَامُ أَوْ يَجْعَلُهَا بِنَفْسِهِ؟ فَلَوْ كَانَ الْأَمْرُ كَذَلِكَ، فَمَا هُوَ الْوَجْهُ فِي نَزُولِ الشَّرِيعَةِ عَلَى هَذَا النَّحْوِ مِنَ التَّفْصِيلِ؛ وَهُلْ كَانَ يُنْتَظَرُ مِنَ الْحَكْمَةِ الْإِلَهِيَّةِ أَنْ تَكْتُفِي بِإِعْلَانِ الْمَقَاصِدِ الْكُلِّيَّةِ، ثُمَّ تَكُلُّ أَمْرُ تَشْرِيعِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ وَتَفَاصِيلِ الْعِبَادَاتِ وَالْمَعَامِلَاتِ إِلَى الْعُقْلِ الْبَشَرِيِّ؟

نَقْدُ التَّقْعِيدَاتِ الْمَقَاصِدِيَّةِ: حِكْمَةُ التَّفْصِيلِ فِي التَّشْرِيعِ

إِنَّ مَنهَجَ الشَّرِيعَةِ فِي مَقَامِ الْبَيَانِ – وَلَا سِيَّما فِي الْعِبَادَاتِ وَكَثِيرٍ مِنَ الْمَعَامِلَاتِ – يَرْتَكِزُ عَلَى تَعْيِينِ الْأَفْعَالِ وَالْأَسْبَابِ الْمُعِيَّنةِ وَالْمُقَيَّدةِ، لَا عَلَى تَرْكِ الْمَقْصِدِ الْكُلِّيِّ فِي عَهْدَ الْمَكْلَفِ. وَفِي هَذَا بِنَفْسِهِ شَاهِدٌ جَلِّيٌّ عَلَى أَنَّ الْمَقْصِدَ إِنَّمَا هُوَ بِمَثَابَةِ «حِكْمَةِ الْحُكْمِ»، لَا أَنَّهُ «مَوْضِعُ الْإِلَزَامِ».

سِيَوْلَةُ مَفْهُومِيِّ الْعَدَالَةِ وَالْكَرَامَةِ وَمَآلِ ذَلِكِ إِلَى تَعْطِيلِ النَّصُوصِ: إِنَّ تَجْرِيَةَ التَّيَارَاتِ الْمَقَاصِدِيَّةِ الْمُعاصرَةِ تُنْذِرُ بِخَطَرِ دَاهِمٍ، حِيثُ إِنَّهَا قَدْ تَوَسَّعَتْ فِي مَفْهُومِ الْمَقَاصِدِ، فَحَوَّلَتْهُ مِنْ دَائِرَةٍ مَحْدُودَةٍ إِلَى مَا يَنَاهِزُ «الْمِئَاتَ بْلَ وَالآلَافَ» مِنَ الْمَقَاصِدِ الْمُزَعَّمَةِ، وَقَامَتْ تَحْتَ عَنَوَّيْنِ فَضْفَاضَةَ كَالْعَدَالَةِ وَالْكَرَامَةِ بِصَيَاغَةِ تَقْعِيدَاتٍ عَامَّةٍ تَفْضِي فِي نَهَايَةِ الْمَطَافِ إِلَى تَعلِيقِ النَّصُوصِ. مِنْ قَبْلِ تَنْحِيَةِ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿لِذِكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأَنْثَيْنِ﴾ بِذَرِيعَةِ تَغْيِيرِ الْأَدُوْرَاتِ الاجْتَمَاعِيَّةِ، أَوْ افْتَعَالِ التَّعَارُضِ بَيْنَ أَحْكَامِ الْحِجَابِ وَالْجَهَادِ وَالْجَزِيَّةِ وَبَيْنَ «الْكَرَامَةِ» بِحَسْبِ مَفْهُومِهَا الْمُعَاصرِ. إِنَّ هَذِهِ الْمُسْلِكَ، فِي مَآلِهِ، لَا يَعْنِي إِلَّا إِلغَاءِ ظَواهِرِ الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ، بَلْ وَيَسْتَبِعُ فِي مَدْرَسَتَنَا، وَبِطَرْيِقِ أَوْلَى، الإِعْرَاضَ عَنْ سَنَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ(عَلَيْهِمُ السَّلَامُ).

بناءً على تحقيق الميرزا النائيني، فإنّ منهج التشريع يقوم على تعين «الأسباب الموضوعية المعينة» من أجل تحصيل المقاصد؛ فالمقصد هو الموجّه وحكمّة الحكم، إلا أنّ المتعلق الحقيقى للإلزام هو تلك «المنظومات السببية المحدّدة» التي تولى الشارع بنفسها تعينها. وعليه، فإنّ «الاجتهاد المقاصدي بوصفه مولداً للحكم» – بمعزلٍ عن النصّ والحجّة المعتبرة – لا يجد له أيّ محملٍ في الصناعة الأصولية.

تبصرة منهجية: دور المقاصد في عملية الاستنباط

إنّ الإقرار بأنّ للدين مقاصد، وأنّ الأحكام تابعةٌ للمصالح والمفاسد في نفس الأمر، لا يستلزم بحالٍ تفويضَ أمرِ الجعل أو الاستنباط إلى تلك المقاصد السيّالة. فغاية ما يُقال في شأن المقاصد أنها تقع في دائرة القرائن الموجّهة للفهم ولتفسير الأدلة والجمع العرفي بينها؛ ولكنّها لا تقوم مقام الدليل الخاصّ أو الموضوع المنصوص، إلا أنّ يُثبتَ نصًّا أو إطلاقً مؤمّنً قيام نسبة السببية بين الفعل وذلك المقصد. إنّ تفويض المقصد إلى البشر ليقوموا بجعل الحكم على أساسه، هو أمرٌ يصطدم بمنطق التشريع نفسه ويفتقر إلى أيّ سندٍ أصوليٍّ. فالتعقيدات العامة من قبيل «العدالة والكرامة» – إذا ما أفضت إلى تعطيل النصوص – تخرج عن مدار الاجتهاد المنضبط. وهذا يلقي على عاتق الحوزة العلمية مسؤوليّة جادةً تمثّل في ضرورة تقديم الردود العلمية المنهجية على هذه الأدبيّات المقاصدية المستحدثة، والعودة الحازمة إلى منطق الحجّة المعتبرة والدلالة المنضبطة، فهذا هو الشرط الأساس لصيانة التراث الاجتهادي وحفظه.

الأفق المنشود للحوّازات العلمية: إعدادٌ حولٌ في طراز الميرزا النائيني والمحقّقين الأصفهاني والعرافي

ينبغي للحوّازات العلمية أن تتجه نحو أفقٍ تنهض من رحابها حولٌ في مصافّ العمالقة، كالميرزا النائيني والمحقّق الأصفهاني والمحقّق العراقي. فأيّ علمٍ غيره نعرف، قد شهد له بالعمق والرسوخ فحلان من أقرانه، وهو في مصافّه وزناً وقدراً؟ أحدهما: المحقق العراقي الذي وضع تعليقه على «فوائد الأصول»؛ وما وضع التعليقة من قبلٍ نظيرٍ على أثرٍ نظيرٍ إلا إقرارٌ له بتبوء ذروة التحقيق، وفتحٌ لباب الحوار العلمي معه نقداً وتكميلاً. والآخر: المحقق الأصفهاني الذي جعل من تحقيقات الميرزا النائيني محور الارتكاز في كتابه «نهاية الدراءة»، فلا يكاد يخلو مبحثٌ من نقل آرائه وجعلها في بؤرة النظر والمناقشة.

ويُنقل عن أستاذنا الأعظم سماحة آية الله العظمى الشيخ الوحيد الخراساني (دام ظله الوارف) نقلٌ جديرٌ بالتأمل، وهو أنه لما اعترض على المحقق الأخوند الخراساني (قده) كثرة اهتمامه بالميرزا النائيني، قال: «وكيف لا أعتنّ به؟ إنّي أسلّمه في أول الليل عشرات الاستفتاءات، فيعيدها في صبيحة اليوم التالي بأجوبتها المستدلة. إنّ هذا لشاهدٌ بلٍغٌ على ما يمتلكه من سرعةٍ ورسوخٍ وإنقاذه في الاجتهاد.»

ولا ريب أنّ مسألة الاستفتاء وكيفيّة التعاطي معها تعدُّ مؤشراً جليّاً وميزاناً دقيقاً للكشف عن مرتبة الأعلمية. فقد كان يعتمد في السيرة السالفة، عند السعي لتشخيص الأعلم، إلى توجيهه مسألة علميّة عويصةٍ في آنٍ واحدٍ إلى عدّة من المراجع الذين هم في مظلة الأعلمية، وذلك لكي يُمتحن بذلك عمقُ أجوبتهم ومدى دقّتها. ولكن مما يؤسف له أنّ هذا المعيار لم يُعدّاليوم يحظى بذلك القدر من العناية. وكان والدنا المرحوم (رضوان الله تعالى عليه) ينقل أنّ سماحة آية الله العظمى السيد البروجردي (قده) كان ربّما يبحث المسألة الواحدة على مدى عدّة جلساتٍ في مجلس الاستفتاء الخاصّ به؛ فكان الجوابُ بُدُونَ وِيُختَمُ، ثم يأخذ خادمُ البيت تلك الرسالة ليلاقي بها في صندوق البريد. ولكن ما إنْ يطلع فجرُ اليوم التالي حتّى كان يصدر الأمر باستعادة تلك الرسالة، لا شيءٌ إلّا لُخّصَ إليها كلمةً واحدة! إنّ هذه المرتبة من الدقة والورع العلميّ لهي مما ينبعي أن يبقى حيّاً في الحوزة العلمية، بوصفها أُسوةً ونبراساً يُهتدى به.

على هذه المرتبة من العظمة العلمية كان المحقق النائيني. وينبغي للحوذات العلمية أن تخطو في هذا الدرج نفسه، لكي تنهض من رحابها فحولٌ في مصافِ أولئك العمالقة: كالميرزا النائيني، وآية الله العظمى البروجردي، والإمام الخميني، والمحقق الخوئي (قدس الله أسرارهم). فهم فحولٌ كلُّ واحدٍ منهم، قبل أن يكون مجرد رصيدٍ للحوزة، هو المحرّكُ الدافع للتحقيقات العلمية والميزانُ الذي تُقاس به الدقة في الاستنباط. والمأمول، بدعاء حضرة ولی العصر (عجل الله تعالى فرجه الشريـف)، أن تمضي الحوزةُ قدماً في هذا الاتجاه، وأن تقدم للعالم الإسلامي جيلاً جديداً من المحققـين من الطراز الأول.

وصلی الله علی محمد وآلہ الطاہرین

[1] – أنظر: محمدحسین نائینی، فوائد الأصول، با محمد علی کاظمی خراسانی (قم: جماعت المدرسین فی الحوزة العلمیة بقم، 1376)، ج 1، 163–169.

المصادر

– نائینی، محمدحسین. فوائد الأصول. با محمد علی کاظمی خراسانی. ۴ ج. قم: جماعت المدرسین فی الحوزة العلمیة بقم، 1376.